



لا حذف فيها وتحققت منها شخصياً ومعى عدد من الأعضاء

الغانم: التسجيلات المسلّمة من «الداخلية» إلى الأمانة العامة كاملة

سامح عبدالحفيظ

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن التسجيلات المسلمة من وزارة الداخلية إلى الأمانة العامة لمجلس الأمة كاملة ولا حذف فيها بعد أن تحققت منها شخصياً بحضور عدد من الأعضاء، داعياً بقية النواب بمن فيهم الذين تحدثوا عن مقاطع محذوفة إلى أن يستمعوا إليها في الأمانة العامة.

وقال الغانم في تصريح صحافي بمجلس الأمة أمس «فيما يتعلق بموضوع التجسس أؤكد أن هذا الأمر مرفوض جملة وتفصيلاً، وسبق وأن أثرته في فصول تشريعية سابقة، فلماذا ثابت بعض النظر عن الأشخاص أو المكان أو الزمان». وأضاف

الغانم «أشد على يد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح بحق كل ما اتخذته من إجراء تجاه أي شبهة نتجت أو تجسس بغض النظر عن الأسماء وإحالة الواقع إلى النيابة والجسد القضائي العادل الذي نثق فيه واتخاذ كل ما يمكن أن يتخذ لمواجهة هذه الأفة».

وبشان بعض التصريحات المتعلقة باجتماع بعض المقاطع من الفلاش ميموري الذي أرسل من وزير الداخلية إلى الأمانة العامة، أكد الغانم أنه قام شخصياً ومجموعة من النواب بالتحقق من هذا الأمر واتضح بشكل قاطع أنه غير صحيح. وأوضح الغانم أن المواضيع



مشاهدة الفيديو

الذين كانوا موجودين واطلعوا على التسجيلات هم الحميدي السبيعي، ومحمد الدلال،

ويوسف الفضالة، وناصر الدوسري، وأحمد الفضل، وخالد الشطي، ورياض العدساني، وإسماعيل الشاهين، وعمر الطيباني، ود.عودة الرويعي، ود.خليل عبدالله، وسعدون حماد.

وقال الغانم «متأكد أن الاخوة الأفاضل الذين اطلعوا على هذه المقاطع وقالوا إنها غير موجودة لم تكن لديهم سوء نية لديهم فهم أيضاً ناس تخاف الله ولا تريد ظلم الآخرين، لكن يبدو وفق ما شرح لي أنه عند تشغيل المقاطع قاموا بتشغيلها على برنامج معين قد لم يتح لهم مشاهدة كل شيء ولم يطلبوا الدعم الفني».

وتشغيله على برنامج معين ورأيت فيه كل الأمور وكل النواب اطلعوا عليه على نفس البرنامج». وأضاف الغانم «إضافة إلى ذلك الفلاش ميموري الذي وصل في الأصل هناك نسخة أخرى موجودة في خزينة اللجنة ويستطيع الجميع التأكد منها».

بحث القضايا التي قبلت بها الكويت أرفضتها من نتائج ونوصيات الاستعراض الدوري الثالث الشامل

«حقوق الإنسان»: ناقشت تنفيذ توصيات العمالة والاتجار في البشر مع الحكومة



مريم العقيل

ناقشت لجنة حقوق الإنسان البرلمانية في اجتماعها أمس نتائج اعتماد تقرير الكويت الوطني الثالث لألية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان العالمي.

وقال رئيس اللجنة النائب د.عادل الدمخي في تصريح بمجلس الأمة إن الاجتماع تم بحضور وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل، وممثل وزارة الخارجية مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان الوزير المفوض طلال المطيري الذي كان يرأس الفريق الكويتي خلال الاستعراض الدوري الشامل الثالث للكويت في مجلس حقوق الإنسان الدولي، بالإضافة إلى ممثلين عن ديوان حقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني.

وأوضح الدمخي أن الاجتماع تناول القضايا التي قبلت بها الكويت أو رفضتها من نتائج وتوصيات الاستعراض الدوري لحقوق الإنسان وأسباب الرفض والقبول. وبين أنه تمت أيضاً مناقشة كيفية تنفيذ التوصيات التي قبلت بها الكويت على أرض الواقع، خاصة أن هناك توصيات تتعلق بالعمالة والاتجار في البشر والملاحظات التي حصلت على الكويت بهذا الشأن.

وأكد الدمخي أنه تحدث مع وزيرة الشؤون بشأن ضرورة مراقبة العقود الحكومية ومراجعة ملفاتها للتأكد من التزام أصحابها بصرف الرواتب. وقال إن الوزارة أقرت بوجود خلل في العقود الحكومية يتعلق بتقدير الاحتياج من قبل هيئة القوى العاملة، وكذلك قضية وضع العمالة بعد انتهاء المشاريع، بالإضافة إلى ضرورة عدم حصول أي شركة لأي مناقصة حكومية ما لم تات ببراءة ذمة من هيئة القوى العاملة تفيد بعدم وجود مشكلات عمالية مسجلة على الشركة.

وأعرب الدمخي عن أسفه لأن بعض الشركات تحصل على مناقصات الدولة رغم تظاهر عمالها لعدم حصولهم على الرواتب. وأفاد الدمخي بأن الاجتماع تطرق أيضاً لمشكلة (البدون) واستعرض ملاحظات كثيرة لمعالجة أوضاعهم، مؤكداً أن القانون رقم 1965 وليس لديه إثبات جنسية أخرى في الحصول على الجنسية الكويتية. وأشار في هذا الصدد إلى تقديم اللجنة اقتراحاً بقانون بشأن يتعلق بالحقوق المدنية والإنسانية لتلك الفئة، تم رفضه



مساع وزير الخارجية الوزير المفوض طلال المطيري



د.خليل عبدالله، د.عادل الدمخي، ودينان عبدالصمد خلال الاجتماع

وكتشف الدمخي عن أن اللجنة اجتمعت قبل أسبوعين بحضور ممثلين عن وزارتي العدل والداخلية لمناقشة معايير العفو عن السجناء وضرورة توسعتها خاصة الدولة، مشيراً إلى أن هناك الكثير من التفريجات، وقال إن هناك نوعاً من التشدد في هذا الأمر خاصة أنه دائماً ما تخرج هذه القضايا من معايير العفو الخاص الذي يصدره صاحب السمو أمير البلاد، مبيناً أن الكويت مسجلة على أنها من أكثر الدولة التي توجد بها أحكام ضد أصحاب الرأي والمفردين.

وأوضح أن هناك فتوى من إدارة الفتوى والتشريع بأن المجلس تابع لمجلس الوزراء، معتبراً أن هذه الفتوى فيها تفريغ للبدون من محتواه وهو أمر مرفوض تماماً. وبين أنه تم الحديث مع وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح حول هذا الموضوع أكثر من مرة ولم تحصل نتائج فعلية على أرض الواقع.

الفضل: تفسير «القوى العاملة» لقانون العمل في القطاع الأهلي لا يفيد أصحاب المشروعات



أحمد الفضل

قال النائب أحمد الفضل إن هناك تخطياً في أعمال الهيئة العامة للقوى العاملة يتطلب تدخل من سمو رئيس الوزراء للمصلحة العامة وحفظ حقوق المواطنين، وأوضح الفضل، في تصريح بمجلس الأمة، أن هناك كتابين متناقضين من الهيئة القوى العاملة فيما يخص الرقابة على دفع أجور العاملين في القطاع الخاص يستند الأول إلى نص من قانون العمل الأهلي أنه «يجوز بقرار من مجلس الوزراء إعفاء بعض الأنشطة من تحويل أجور العمالة الوافدة إلى المؤسسات المالية المحلية»، وأضاف أن المادة 57 من قانون العمل الأهلي تنص على أنه «يجوز بقرار من مجلس الوزراء إعفاء بعض الأنشطة من تحويل أجور العمالة الوافدة إلى المؤسسات المالية المحلية». وقال الفضل إنه تلقى مذكرة من الهيئة العامة للقوى العاملة رداً على مذكرة التي بعث بها إلى الهيئة تقول إن المادة التي أشار إليها الفضل غير قابلة للتحقق. وأضاف أن مذكرة الهيئة تبين أن نص المشروع حين وضع تلك المادة لا يفيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأن ما يقصده المشروع يخص بالرعي وبعض المهن المماثلة وذلك استناداً إلى المذكرة الإيضاحية. وأضاف الفضل، في تصريح بمجلس الأمة، أن هناك مشكلتين الأولى هي أن القيد من الواضح أن فيه مشكلة تقنية والمشكلة الأخرى أن هناك عدة كاميرات، وأن الحواجز التقنية في أمن الدولة هي ساعتان من السلام حتى الختام. وأضاف الفضل «ولكن عند إضافة التسجيلات من الكاميرات الأخرى من الطبيعي أن يصل لمدة قد تصل إلى عشر ساعات». وأكد أنه لا صحة لإعفاء النائب محمد هايف وكره بعض النواب، مطالباً النواب بالرجوع مرة أخرى للتسجيلات ورؤيتها كاملة من عدة نواح.

«بيئة الأعمال»: إنشاء لجنة لتصنيف المنتج الزراعي



يوسف الفضالة وأحمد الفضل وخالد الروضان ووليد الجاسم

ناقشت لجنة تحسين بيئة الأعمال في اجتماعها أمس 4 اقتراحات برغبة بشأن تحسين المنتج الزراعي من خلال إنشاء لجنة محايدة للفحص والتصنيف ولها مرجعية في تصنيف المنتجات الزراعية، وما يخص موضوع المزايدات وربطها، إضافة إلى عملية تنظيم اشتراطات شركات الوساطة، والقيمة المضافة التي تضعها تلك الشركات.

وقال عضو اللجنة النائب أحمد الفضل في تصريح صحافي بمجلس الأمة، إنه تم الاتفاق خلال الاجتماع على أن تكون لجنة الخدمات في مجلس الوزراء هي اللجنة المعنية بتلك الاقتراحات المقدمة، لافتاً إلى أن لجنة تحسين بيئة الأعمال مدعوة للذهاب إلى مجلس الوزراء والاجتماع بلجنة الخدمات ورؤية المخطط العام لعمل هذه اللجنة يوم 13 سبتمبر الجاري

محلها على أن يكون تصنيفه حسب مصادر ومراجع واضحة للجمع، مشيراً إلى أن اللجنة سيشترك بها اتحاد المزارعين. وأشار إلى موضوع المزايدات موضعاً أن اللجنة اقترحت أن تكون هناك فترتان أحدهما تخص الجمعيات التعاونية والأسواق المركزية والأسواق

وأشار إلى أن ممثلين عن وزارة التجارة والصناعة وبلدية الكويت وهيئة الغذاء والتغذية والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية حضروا اجتماع اللجنة اليوم. وأكد أن هناك قبولاً لتلك اللجنة التي ستبحث صلاحيات المنتج الزراعي سواء كان مستورداً أم

السبيعي: سوء إدارة الملف التربوي سبب أزمة



الحميدي السبيعي

قال النائب الحميدي السبيعي إن وزير التربية د.سعود الحربي لم يحسن إدارة الملف التربوي خلال الفترة الأخيرة، مطالباً برحيل الوزير وإقالة قياديين في وزارة التربية تراخوا في عملهم مما سبب أزمة في قطاع التعليم. وأوضح السبيعي في تصريح بمجلس الأمة أمس أن «القصور والأخطاء التي أظهرها استجواب الوزير الحربي لن تنتهي بحسم طرح الثقة في الوزير بجلسة 10 سبتمبر الجاري، مطالباً بضرورة رحيل الوزير والقيادات الموجودة معه (والمتراخية) في عملها لأنهم أيضاً سبب الأزمة». وأضاف السبيعي «سكاشف عن مفاجأة في جلسة طرح الثقة تتعلق بالعملية التربوية».

الدمخي: المقطع الأول في «التسجيلات» محذوف

شعيب المويزري في بداية الشريط...
أول مرة في الكويت شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappor

نفس الشيء ولم نجد المقطع الأول من الشريط وبالتحديد عند الفقرة التي تبدأ من سلام مدير أمن الدولة على المتهم، مضيفاً «بعدها ذهب النائب شعيب المويزري وتابعت وكان مشاهداً الشريط ولم يكن محذوفاً منه سوى المقطع الأول».

هذا الشريط وبين الدمخي إن «النائب محمد هايف شاهد الأشرطة وقال لي إن هناك شيء محذوف من هذا الشريط وهناك أشياء مقطعة». وأضاف «بعدها ذهبت للأمين العام ووجدت النائب شعيب المويزري يستمع للأشرطة ووجدت بعدم وجود المقطع الأول من الشريط وبعد ذلك حتى نستمتع للشريط بالكامل ذهبنا إلى مكتب الأمين العام واستعنا بالدعم الفني». وتابع الدمخي «الدعم الفني» قام بتشغيل الشريط وحدث

أعلن النائب د.عادل الدمخي عن شهادته فيما يتعلق بالتسجيلات المتعلقة بالتحقيقات في موضوع الصندوق المالي، وما ذكره النائب محمد هايف خلال جلسة استجواب وزير الداخلية أنس الصالح عن عدم وجود بعض المقاطع في النسخة المودعة لدى الأمانة العامة لمجلس الأمة. وقال الدمخي في تصريح صحافي بمجلس الأمة «لقد قرأت ما قاله رئيس مجلس الأمة حول الشريط، موضحاً أنه كتب بالأمس ما رآه في

العدساني: على الحكومة تحمل المسؤولية في «حسابات النواب»



رياض العدساني

أكد النائب رياض العدساني أنه على الحكومة تحمل مسؤولياتها حول ملف تضخم حسابات بعض النواب. وأوضح العدساني في تصريح صحافي مقتضب أن ممارسات وزير المالية (المستقيل) - على حد وصفه - لا تتسم بالفاعلية خاصة أن الملفات المشار إليها مازالت في وحدة التحريات المالية الكويتية. وأكد العدساني «لذا يتطلب إحالتها إلى النيابة وأخذ الإجراءات اللازمة وعدم المماطلة».